 https://doi.org/10.12816/0054697

The Development of Education in the Ottoman Empire: Sultan Abdul Hamid II as a Model

Ramzi fawzi abo ghazalah
Researcher in Educational Sciences
Ministry of Education
ramzifag@yahoo.com

Received 10 /03/ 2019 Accepted 10/07/2019

Abstract:

There was an old claim that the Ottoman State did not make the necessary efforts to educate children as well as the dissemination of educational institutions in the Arab countries. Furthermore, the Ottoman Empire in the education sector did not exceed few schools in the centers of states, and adopted a group of people there while the vast majority of people were deprived of education. Some historical studies revealed through a large number of documents and data what refutes these claims about the role of the Ottoman State in the field of education and its institutions. The aim of this research is to re-evaluate the reality of education and educational institutions during the reign of Sultan Abdul Hamid II.

It is found that Sultan Abdul Hamid II focused on education and the establishment of schools without distinction in race or language. In his time, the encouragement of foreign missions in the development of education, translation, publishing and the transfer of knowledge in all sciences was important in building the international relations of the state and in establishing multiple links among the Arab states. The research finds the importance of comparing the development of education before and after the succession of the Sultan, which is related to the development of education in our time.

Keywords: Education, Organization Age, Patterns of Education, Sultan Abdul Hamid II.

https://doi.org/10.12816/0054697

تطور التعليم في الدولة العثمانية: السلطان عبد الحميد الثاني أنموذجًا

رمزي فوزي أبو غزالة
باحث في العلوم التربوية
وزارة التربية والتعليم
ramzifag@yahoo.com

استلام البحث 10 /2019/03 قبول البحث 2019/07/10

الملخص:

سادت فكرة قديمة بأنّ الدولة العثمانية لم تبذل الجهود اللازمة لتعليم أبناء الأهالي، ونشرِ المؤسسات التعليمية في البلاد العربية، وأنّ ما أسّسته الدولة العثمانية في قطاع التعليم لا يتعدى بضع مدارس في مراكز الولايات والألوية فقط، حيث اقتصر على نخبة من الرعايا، وبقيت الأغلبية الساحقة منهم محرومة من نعمة التعليم. وتبين في بعض الدراسات التاريخية، التي كشفت عن حجم كبير من الوثائق الحافلة بالبيانات التي تنقض تلك الفكرة، وتؤكّد دور الدولة العثمانية في مجال التعليم ومؤسساته. والهدف من هذا البحث إعادة تقييم واقع التعليم والمؤسسات التعليمية في فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني.

وقد تبيّن أنّ السلطان عبد الحميد الثاني اهتمّ بالتعليم، وتأسيس المدارس دون تمييز في العرق أو اللغة. وفي عهده كان لتشجيع البعثات الأجنبية في تطوير التعليم، والترجمة، والنشر، ونقل المعرفة في العلوم كافة، أهميته في بناء العلاقات الدولية للدولة، وإقامة صور متعدّدة من الربط بين الولايات العربية. وقد توصّل البحث إلى أهمية المقارنة بين تطور التعليم قبل خلافة السلطان وبعدها، ممّا له صلة بتطور التعليم في عصرنا الحالي.

الكلمات المفتاحية: التعليم، عصر التنظيمات، أنماط التعليم، السلطان عبد الحميد الثاني.

المقدمة :

حكمت الدولة العثمانية من 699هـ/1300م إلى 1344هـ/1924م، واتّسعت رقعها الجغرافية، فشملت الأناضول، والبلقان، والشام، والعراق، ومصر، والجزائر، والحجاز، وغيرها من أنحاء العالم، وانشغلت معظم الوقت بالجوانب العسكرية، سواء في التوسع أو في حماية الحدود، حيث كانت تتعرض وبنحوٍ دائم، للاحتكاك العسكري من البلدان الأوروبية في الغرب والجنوب الغربي من حدودها، وروسيا في الشمال، والدولة الصفوية في الشرق. ولذلك لا غرابة أن تتأثر الحالة التعليمية للمجتمع تبعًا لذلك، ولا تنال ما كان مأمولًا فيه من العناية.

ويتناول هذا البحث تطور التعليم في الدولة العثمانية في مجالاته المختلفة، والمسؤولية التي كان على هذا التعليم أن يتحمّلها في الشؤون الأخرى: الاجتماعية، والسياسية، والعسكرية. ونظرًا لسعة التاريخ العثماني، وصعوبة الإحاطة بحالة التعليم على مدى ذلك التاريخ، فسوف نركز الاهتمام بالفترة التي حكم فيها السلطان عبد الحميد الثاني، لقربها من نهاية الدولة العثمانية؛ ولأنّها الإرث الذي وجدت الدول التي استقلت عن الدولة العثمانية نفسها في مواجهته.

ويهدف هذا البحث التعرّف إلى تطور التعليم من عام 1876م إلى 1909م، وهي الفترة التي حكم فيها السلطان عبد الحميد الثاني الدولة العثمانية، ولاقى فيها الكثير من الصعوبات في مجال التعليم.

وسوف نعالج هذه المسائل عن طريق تحليل الوثائق والتقارير، التي توثّق الحقبة الزمنية المشار إليها، وتعد سالنامة[1] المعارف، أهم مصدر لدراسة تاريخ التعليم في الدولة العثمانية، والتي صدرت عن وزارة المعارف سنة 1898م، وصدر العدد الأخير منها عام 1903م، وقد سعت سالنامة المعارف إلى رسم سياسات التعليم والثقافة بشكل عام في الدولة العثمانية، ولم تهتم فقط بالمؤسسات التعليمية الحكومية، بل كان اهتمامها بكل المدارس التي أسّستها الدولة أو الجهات الأخرى، وإن كانت واقعة في أحد أجزاء الدولة في آسيا أو أوروبا أو أفريقيا، وتشتمل هذه السالنامة معلومات متنوعة منها: تقويم سنوي، وموجز تاريخ وزارة المعارف، وسير حياة الوزراء الذين تسلموا وزارة المعارف، والأنظمة والتعليمات والقوانين المتعلقة بالمؤسسات التعليمية والثقافية والقائمين بها، ومفردات المواد الدراسية المقررة لكل المراحل الدراسية، والجداول الإحصائية المتعلقة بوزارة المعارف وبالمؤسسات الأخرى في الولايات العثمانية كل على حدة[2].

والتعليم العثماني الذي سوف نعالجه، لا يقتصر على التعليم المدرسي، وإنّما يشمل أنواعًا مختلفة من المؤسسات التعليمية، فمنه التعليم الديني، والتعليم العسكري، والتعليم الطبي والهندسي، وإعداد الموظفين، والتعليم الأساسي الذي كان تقوم به الكتاتيب ومدارس الصبيان، وتعليم أبناء القادة والخلفاء والأمراء، كما هو التعليم في البلدان المختلفة في العالم في الحقبة الزمنية نفسها.

يتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: التعليم في الدولة العثمانية.

المبحث الثاني: التعليم في عصر التنظيمات العثمانية.

المبحث الثالث: السلطان عبد الحميد الثاني.

المبحث الأول: التعليم في الدولة العثمانية:

على الرغم من أنّ التوسع الجغرافي في الدولة العثمانية قد رافقه توسع في نشر التعليم، وتشييد المدارس في جميع مراحلها، ولكن ليس بالقدر المنشود الذي يغطي الحاجة إليه، ولا سيما في مجال إعداد الكوادر التعليمية، وتطوير بنظام إصلاحي في إدارته وتنظيمه. ومع ذلك فإنّ العهد الأخير من الدولة قد شهد نموًا وازدهارًا تعليميًّا وفكريًّا وثقافيًّا.

وارتبط التعليم في الدولة العثمانية، كما في باقي الدول الإسلامية بالمدارس الدينية، التي أقيمت بادئ الأمر في المساجد، أو ملحقة بها (الكتاتيب)، وبمرور الزمن أنشئ للتدريس مبانٍ مستقلة. وقد أنشئت المدارس العثمانية؛ بهدف تخريج عاملين في المؤسسات القضائية والدينية كالقضاة، والمدرسين، والمفتين، وكان المستوى التعليمي في هذه المدارس عاليًّا جدًا؛ لما يتمتع به مدرسوها من كفاءة عالية في العلوم الدينية. فضلًا عن تدريس تدريس العديد من المواد الشائعة في ذلك الوقت، كالفلسفة والمنطق، والرياضيات، والفلك، والهندسة، والتاريخ[3].

أسس أورخان وأخوه في نيقية مدرسة عالية، وملجأ للفقراء، وشيّدا عمارات كثيرة، حيث يرجع تاريخ إنشاء أول مدرسة عثمانية مستقلة إلى سنة 1331م، عندما تأسست مدرسة في مدينة إزنيق قرب بورصة، وهي العاصمة القديمة للعثمانيين. ويقول أرسلان: "وما سبقنا الأوروبيون في المعارف العمرانية والوسائل المادية، إلا بكثرة انشغالنا بزيد قائم، إلى الحد الذي يخرجُ عن اللزوم، بينما يقضون أوقاتهم بالعلوم الرياضية، والتجارب الطبيعية المفيدة، وهكذا تفوقوا وتغلبوا علينا[4]".

وفيما بعد أُسست مدرسة أخرى في بورصة عام 1335م، وخلال عهود مراد الأول، ومحمد الجلبي، ومراد الثاني شهدت الحركة العلمية في الدولة ازدهارًا تدريجيًّا، حيث راح كل سلطان يقيم مؤسسات علمية في شتى بقاع الدولة العثمانية، حيث كانت هذه المؤسسات عاملًا مهمًّا لانتشار الثقافة الإسلامية في مناطق الروميلي خلال فترة قصيرة[5].

وفي عهد السلطان محمد الفاتح، تأسسّت ثماني مدارس: (صحن الثمان) بالقسطنطينية، وسمّيت بهذا الاسم نسبة لعددها، حيث كانت ثماني مدارس أُقيمت بجانب مسجده، ويتوسط أربع منها صحن فسيح، وقد قسمت هذه المدارس إلى مدارس عالية ومتوسطة وابتدائية، وكان يُدرّس فيها شتى أنواع العلوم والشريعة، ومناهجها تتضمن نظام التخصص، فكان للعلوم النقلية والنظرية قسمًا خاصًّا، وللعلوم التطبيقية قسمًا خاصًّا أيضًا، كما أنشئت بجانبها مكتبة خاصة. ولم تكن مدّة دراسة الطّالب في هذه المدارس محسومة، بل كانت مرتبطة بالفترة الزمنية التي ينهي فيها دراستهُ للكتب التي يتعلّمها، فإن لم يرَ المعلّم أنّ الطالب قد أتقن تعلّمه لكتابٍ مُعيّن، فإنّه لا ينتقل لتعلّم كتاب آخر. ويعود هذا الاهتمام البالغ في التعليم لدى محمّد الفاتح منذ صغره، حيث تربى ونشأ على حبه للعلم وشغفه به، وكان الوزراء والعلماء وأصحاب الثروات يتنافسون في إنشاء المعاهد والمدارس[6]. وهكذا بذل الفاتح جهودًا كبيرة في نشر العلم عن طريق بناء المدارس والمعاهد، وإدخال الإصلاحات في التعليم، والإشراف على تطوير المناهج، وتنظيم المدارس وترتيبها على درجات ومراحل، ووضع نظام الامتحانات، والتي كان يشرف عليها بنفسه[7]، فأصبحت إسطنبول منارة الحضارة الإسلامية، ومركز إشعاعها، وصارت ملاذ كلّ ملهوف، وملجأ كلّ مظلوم، ومأوى كلّ طالب علم، وحكم، ومال.

ومع صدور قانون نامة من السلطان محمد الفاتح، ظهرت لأول مرة إشارة إلى شيخ الإسلام، الذي يُعدّ المرجع الفقهي للدولة، فضلًا عن توليه القضاء، وكان من صلاحية شيخ الإسلام؛ تعيين العلماء والمدرّسين في المدارس العثمانية العليا، ويُعدّ رئيس الجهاز التعليمي في الدولة العثمانية، بما فيه من مدارس ومدرّسين وطلبة[8].

وقد اهتمّ السلطان محمد الفاتح بالترجمة، وأمر بنقل كثير من الآثار المكتوبة باليونانية، واللاتينية، والعربية، والفارسية، إلى اللغة التركية، ومنها كتاب "مشاهير الرجال" لبلوتارك، وكتاب "التصريف في الطب" لأبي القاسم الزهراوي، وكتاب بطليموس في الجغرافيا وخريطة له، والذي طلب الفاتح ترجمته إلى العربية وإعادة رسم الخريطة، ودعم الفاتح حركة الترجمة والتأليف؛ لنشر المعارف بين رعاياه[9].

في عهد السلطان سليمان القانوني، وعلى أثر شعور الدولة بضرورة التطور في العلوم الرياضية والطبية، أقام السلطان أربع مدارس لعلوم الرياضيات، ومدرسة للطب، ودار للحديث، وفي عام 1557م أنشئت كلية السليمانية، بإشراف المعماريّ معمار سنان، وحسب ما روى المؤرخ (باجوي) عمل في بناء الكلية 3523 عاملًا، وتم صرف مبالغ كبيرة عليها، ونقلت مختلف أنواع الأحجار والأعمدة إليها من جزيرة بوزجه، وازميت، وغزة، ولبنان وغيرها من المدن، وقُسّمت الكلية إلى 15 قسمًا، من بين أقسامها الجامع، ومدرسة

الطب، ومشفى الأمراض العقلية، ومدرسة الحديث، والمطبعة، ودار الضيافة، وضريح المعماريّ معمار سنان[10].

وأثناء حكم العثمانيين لطرابلس الغرب (1835–1912م)، فتحت مدارس عسكرية، ومدنية، مثل: الرشدية الابتدائية العسكرية، وإعدادية، ومدرسة طلائع، ودار المعلمين، وأرسل طلبة إلى إسطنبول للدراسة، وتأسست مدارس لليهود، والفرنسيين، والإيطاليين، وقسّمت البلاد إلى متصرفتي: طرابلس وبنغازي[11].

وظهرت في مصر مجموعة من الأدباء والمفكرين، أمثال: جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومصطفى كامل، دعوا إلى العلم والتعليم، ونبذ الجهل، ولكنّهم واجهوا النقد بشدّة، وتم إبعادهم عن البلاد[12].

غير أن التعليم الحديث لم يدخل الدولة العثمانية إلا بعد صدور قانون التنظيمات عام 1839م، حيث بدأت المدارس الأجنبية بالتغلغل بشكل كبير، رغم أنها واجهت إجراءات تعسفية؛ نتيجة تخوف الدولة من أهداف تلك المدارس، ونأخذ هاهنا فلسطين مثالًا، حيث بلغ عدد المدارس فيها في العهد العثماني على النحو الآتي: المدارس الرسمية في فلسطين حتى نهاية العهد العثماني لجميع الطوائف (776) مدرسة، منها: 413 مدرسة عربية إسلامية، و250 مدرسة مسيحية، و113مدرسة يهودية، وهو ما يشير بوضوح إلى أن الدولة العثمانية سمحت لجميع الطوائف بممارسة حقّها في التعليم[13].

وفي إستانبول افتتحت لأول مرة المدارس المتوسطة المسماة بالمدارس الرشدية عام 1847م، ومدّة الدراسة فيها ثلاث سنوات، وتتضمن مناهجها: (العلوم الدينية، واللغة العثمانية، والإملاء، والإنشاء، والقواعد الفارسية والعربية، والتاريخ العام، والتاريخ العثماني، والجغرافيا، والحساب، ومسك الدفاتر، والرسم)، التي أصبحت تشكل أساسًا للدخول إلى المدارس المتقدمة، وأعقبها إنشاء مدارس ذات مراحل مختلفة، ومنها مرحلة التعليم الإعدادي، وفي عام 1869م أصدرت الدولة العثمانية قانون التعليم العام المسمّى: معارف عمومية[14].

وبقيت هذه المدارس بعيدة عن التفتيش، وعن بعض الإجراءات في مجال تنظيم مؤسسات التعليم الحديثة، وذلك لعدم وجود إدارات معارف فيها، بل كانت هذه الإجراءات مقتصرة على مركز الدولة، إلى أن صدر نظام المعارف 1869م، ويتضمّن قوانين تتعلّق بتنظيم العملية التعليمية في الولايات، وبحكم هذا القانون أصبح بالإمكان تأسيس مديريات معارف في الولايات، وفي عام 1881م، عُيّن مدير معارف في كلّ من ولايات: سيواس، ودياربكر، وارضروم، ومعمورة العزيز، ووان، وأدرنة، ثم توالى تأسيسها في باقي الولايات لتشمل (25) ولاية، ومنها: بغداد، والبصرة، وحلب، وسورية، وبيروت، ولم يكن مدير المعارف يتمتع بصلاحيات واسعة، وبعد عام 1892م، تمّ إصدار نظامٍ خاصٍّ بمهام مديري المعارف، ويتضمّن (61) مادة، وينصّ على أن يكون مدير المعارف المرجع الرئيس للمعارف[15].

وكان صدور قانون المعارف العثماني، قد وضع أساسًا للنظام التعليمي المتكامل في ولايات الدولة العثمانية، ومنها ولايات المشرق العربي، وعالج مواد القانون البالغة مئة وثمانيًا وتسعين مادة مختلف من جوانب التعليم، وقسّمت المدارس الحكومية إلى خمسة أقسام، هي: الابتدائية، والرشدية (المتوسطة)، والإعدادية، والسلطانية (الثانوية)، والعالية، وقد صاغ القانون الشروط والضوابط اللازمة لتأسيس هذه المدارس.

وتضمّن قانون المعارف العثماني، تأسيس مدارس رشدية للبنين والبنات خاصة بالمسيحيين، أو غيرهم من الأقليات الدينية، في المناطق التي يشكّل فيها هؤلاء أكثرية السكان، وأكّدت المادة الرابعة عشرة بعد المئة من الدستور العثماني لسنة 1876م، بأن يكون التعليم إلزاميًّا لكلّ شخص في الدولة العثمانية من المشمولين بسن التعليم[16].

وترك قانون المعارف آثارًا واضحة في ولايات المشرق العربي، فكان لظهور مؤسسات إدارية وقضائية جديدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بأن جعل الحاجة ملحّة إلى مثقفين متخصصين؛ للعمل في تلك المجالات والإشراف عليها، لإنجاز الأعمال بكفاءة.

وأخضع قانون المعارف المدارس الخاصة للتفتيش؛ للتأكد من توفر الشروط الصحية، والنظافة، والطهارة، ومراعاة أمور الدين، والأخلاق، والقانون الأساسي في التعليم، كما فرض القانون على المدارس استقبال المفتشين للتفتيش باستمرار، ومحاسبة المدارس المخالفة وتغريمها[17].

وفي عام 1901م أمر السلطان عبد الحميد الثاني، بتأسيس أول مدرسة طبية في دمشق، وتم تأسيس مدرسة الحقوق في بيروت عام 1913م، التي نُقِلت إلى دمشق بعد اندلاع الحرب العالمية.

وقد كان الهدف الأساسي من تأسيس مثل هذه المؤسسات العلمية، هو إنشاء جيلٍ واعٍ مفكّرٍ قادرٍ على قيادة المجتمع، والمضي به إلى الأفضل، فهدفت إلى توفير فئة من الإداريين، وفئة أخرى من المدرسين الذين يمكنهم متابعة العملية التعليمية مستقبلاً، وإعداد القضاة والحكام في الولايات المختلفة للإمبراطورية العثمانية، وقد أدّت هذه المدارس مهمتها خلال تلك المرحلة[18].

بدأت الإنجازات العلمية العثمانية بالظهور والتطور بداية حكم السلطان محمد الفاتح، حيث اقتبست سماتها الثقافية والعلمية من الدول الأخرى، واستندت الاكتشافات العلمية على التقاليد والاهتمامات العلمية الإسلامية السابقة، وبالاستعانة بالعلماء الذين جاؤوا من مصر، وسوريا، والعراق، وإيران، وتركستان، وازدهرت الحركة العلمية داخل مدن عثمانية معينة، مثل: بورصة، وإدرنة، وإسطنبول، وأماسيا، وسراييفو، وأصبحت مركزًا للأنشطة العلمية التي شكلت الإرث العلمي لتركيا الحالية[19].

ومن بعض الإسهامات العثمانية العلمية، التي اعتمدت على المعارف السابقة، وتأثّرت فيما بعد بالطابع الأوروبي؛ بسبب حركة الترجمة والبعثات التعليمية، الذي نتج عنها تبادل ثقافي وعلمي، حيث غيّرت هذه الحركة من ثقافة الدولة العثمانية والأتراك، وغيّرت سياستهما وعلومهما حتى يومنا هذا:[20]

علم الفلك: الذي ساهم بشكل كبير في الثقافة الدينية، بسبب اعتماد الشعائر الإسلامية عليه في تحديد مواقيت الصلاة، وصيام شهر رمضان، فضلًا عن دمج العثمانيين العلوم المتقدمة، مع التقاليد التي كانت موجودة في مدارس علم الفلك في سمرقند، والتي يعدّها علماء الفلك والمنجمون الحجر الأساسي لعلم الفلك.

علم الجغرافيا: وخاصة في البحرية، وتحديد حدود الدولة التي يزداد اتّساعها باستمرار، والسيطرة على الأنشطة العسكرية والتجارية.

العلاج بالموسيقا: حيث ابتكروا علاجًا لمن يعاني من أمراض عقلية، وأزمات نفسية؛ من خلال استخدام الموسيقا، والعطور الطبية، والمعاملة الحسنة، ويتّضح ذلك من خلال العثور على رسومات لمرضى عقليين في مشفى الأمراض النفسية والعقلية "دار الشفاء"، الذي تأسس عام 1488م، في مجمع السلطان العثماني بايزيد الثاني في مدينة أدرنة، وهذه الرسومات الموجودة على الأحجار تكشف عن أحلام المرضى ومشاعرهم في تلك الفترة، وهي عبارة عن طيور ذات ألوان جميلة كالطاووس، وحيوانات مثل الغزلان، ورسوم أخرى مثل القلاع والزوارق البحرية.

ويتّضح لنا مما سبق الاهتمام بالتعليم، وعلى مختلف فترات الحكم للدولة العثمانية، وفي مختلف الولايات، ممّا أدى إلى انتشار التعليم والثقافة في الولايات العثمانية، وكذلك تطور التعليم، والترجمة، واقتباس الثقافة والعلم من مختلف الدول الأخرى، والاستعانة بالعلماء من كافة الولايات، وكان لصدور قانون المعارف دور كبير في وضع أساس نظام تعليمي متكامل، وظهور إدارات مختصة في مجال التعليم والإشراف.

المبحث الثاني: التعليم في عصر التنظيمات العثمانية:

كان التعليم قبل صدور القوانين والتعليمات الخاصة بتأسيس المدارس الحديثة، تعليمًا دينيًّا تقليديًّا، وانتشرت في الولايات العربية الكتاتيب لتعليم الصبيان بعضًا من علوم القرآن الكريم وحثّهم على حفظه، وتعليمهم بعض مبادئ القراءة، والحساب، والقليل من الكتابة، أما الجوامع فكانت لمراحل التعليم العالي؛ إذ يلتقي الراغبون في التعليم لدراسة التشريع الإسلامي، وعلم التفسير، وعلم النحو، والصرف، وكذلك الطوائف غير المسلمة في الولايات العربية، فكان التعليم دينيًّا ينحصر في الأديرة، ومقتصرًا على تعليم قراءة الكتب المقدسة لأبنائهم[21]، فكان راهب الدير في القرية هو المعلّم، حيث يعلم الطلبة مبادئ العربية، والحساب، والديانة المسيحية.

واستمرّ التعليم لفترة زمنية طويلة في الدولة العثمانية، عن طريق التعليم الديني، والمؤسّسات الدينية، وتتبع دائرة قاضي العسكر، الذي يقوم بتعيين المدرسين، والإشراف على مدارس العلوم الشرعية، إلى أن تمّ إدخال تعديلات جذرية على النظام التعليمي العثماني، وبعد تأسيس مشيخة الإسلام، وفي عام 1574م، تم نُقلت المؤسسة التعليمية والإشراف على المدارس والمدرسين، إلى دائرة شيخ الإسلام، وله صلاحية تعيين المدرّسين[22].

وشجع صدور خطي (شريف خانة وهمايون)، سكان ولايات المشرق العربي، على تأسيس المدارس الحديثة، وقد تضمّن مرسوم (كلخانة) وعدًا من السلطان العثماني بإجراء إصلاحات في مجالات عديدة، وأكّد مرسوم (همايون) الاستفادة من الخدمات التعليمية للدولة العثمانية، ووعد المرسوم بإجراء إصلاحات عامّة تعمّقت في جوانب منها النّواحي الثّقافيّة، فضلاً عن الامتيازات التي منحت للرعايا غير المسلمين؛ ممّا أدّى إلى نشاط الإرساليات التبشيرية في مجال فتح المدارس الخاصة بهم[23].

وهكذا أدّى التوسع في تأسيس المدارس الحديثة الحكومية، ومدارس الإرساليات التبشيرية والطوائف الأخرى، إلى انتشار التعليم الحديث بين مواطني الولايات العربية العثمانية، وظهور فئة من المثقفين في المجتمع العربي، مع ازدياد أصحاب الشهادات المتوسّطة والإعدادية، عمّا كان عليه في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فزاد الإقبال على قراءة الصحف، والمؤلفات، والكتب الثقافية الأخرى، واتّسع إصدارها في الولايات العربيّة، لا سيما بعد دخول الطباعة الآلية الحديثة[24].

وأصبح التنافس بين الإرساليات التبشيرية –الفرنسية والأمريكية– على أشدّه في فتح مدارس عديدة، ومؤسسات طبية هدفها تبشيري؛ من حيث الدّعوة إلى النصرانية، ولكنّها تتستر وراء تلك المدارس والمؤسسات العلمية والطبية، وتخفي خلفها أطماعها السياسية والاقتصادية، وخدمة الاستعمار، ونشر تعاليم الكنائس المسيحية بين السكان من المسلمين، والسعي لتنصيرهم، باستخدام التعليم والطب، وكذلك توزيع الكتب المقدسة مترجمة إلى اللغة العربية، ومن أكثر الوسائل التي تستخدمها هذه المدارس والمؤسسات التعليمية، قبول أبناء المسلمين للدراسة فيها؛ لتنفيذ مخططاتها، فتسعى في تربية جيلٍ متأثرٍ بالأفكار الغربية، وتشكل هذه الإرساليات التبشيرية عاملاً فاعلاً في تنمية الشعور العدائي نحو العثمانيين[25].

وأرسل محمود الثاني إلى أوروبا بعثات لتلقي العلوم العسكرية، وكان مهتمًّا بالتعليم العالي، وأنشأ مدرستين خاصتين للتعليم الكتابي وما بعده، وتعليم قواعد اللغة، والتاريخ، والرياضيات لمن يرغب بمتابعة المداس الفنية العسكرية. ومدرسة لتعليم العدلية، ومدرسة التعليم الأدبي؛ لمن يلتحق بوظيفة بالحكومة، وتدرّس فيها اللغة العربية، والفرنسية، والجغرافيا، والتاريخ، والعلوم السياسية، والرياضية،

وافتتح الباب العالي مدرسة المعرفة لتعليم الكُتّاب العاملين في وظائف حكومية، تهيئة لترقيتهم للمناصب العليا. فضلًا عم إرسال الطّلبة إلى أوروبا؛ ليكونوا معلّمين وضباط للجيش، وافتتح مدرسة الطب؛ لتزويد الجيش بالأطباء، واستقدم معلّميها من أوروبا. وأعاد عام 1828م، مدرسة الهندسة العسكرية، ووسع الهندسة البحرية، ومدرسة موسيقا الجيش، ومدرسة العلوم العسكرية، وقد كان أغلب المُشرفين من الفرنسيّين.

وقد اعتنى محمد الثاني باللغات الأوروبية، وأنشأ عام 1833م مكتبًا للترجمة في الباب العالي، وشتّى إدارات الحكومة[26].

وكان لحركة الترجمة دور في نقل الكثير من العلوم والمعارف الأوربية، إلى الطلبة في المدارس، وإلى المثقفين؛ إذ أثّرت في تطور الحركة الثقافية في مجتمع ولايات المشرق العربي، وظهرت الحركة الأدبية وتغذّت في البدء من ترجمة المؤلفات المختلفة إلى اللغة العربية[27].

أمّا في عصر التنظيمات، فقد شهدت الولايات العثمانية تطورًا فكريًا وثقافيًا، مقارنة بما كان عليه العهد العثماني الأوّل من تطور الثقافة والتعليم، وأصبحت للدولة العثمانية –في هذا العصر– سياسة تعليمية ذات أهداف، فسنّت القوانين والأنظمة اللازمة التي استهدفت تنظيم التعليم في الولايات، فبدأت في مصر، وسورية، والعراق، ولبنان نهضة اجتماعية أدبية، كان من أهمّ ميزاتها إنشاء المدارس الحديثة على نظام مدارس أوروبا؛ لتعليم العلوم الحديثة، وانتشار الترجمة والطباعة والصحافة، وظهور الجمعيات الأدبية، والعلمية، والمكتبات العامّة، والمتاحف، وفنّ التمثيل. وأصدرت حكومة الباب العالي في سنة 1846م، تعليمات لإجراء إصلاح شامل في الحركة التعليمية، وإلى إيجاد مؤسسات تربوية حديثة في ولايات الدولة العثمانية كافّة، وكان لتأسيس مجلس المعارف في إسطنبول في السنة نفسها، دور في متابعة حركة التعليم، وتأسيس إدارات للمعارف في الولايات العثمانية؛ لتنظيم شؤون التعليم والإشراف عليه[28].

وبذلك نجحت السياسة التعليمية العثمانية في تخريج عدد من المتعلمين، والاستعانة بهم في الوظائف الحكومية، وقامت مدرسة الحقوق بدور مهمّ في تخريج مجموعة من المتعلمين تعليمًا عاليًا، وتوظيفهم في مناصب حكومية في الدولة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن التعليم قبل عصر التنظيمات، يعتمد على المؤسسات الدينية، ومشيخة الإسلام، وكان السلطان هو من يقوم بإدارة التعليم، ومشيخة الإسلام يُقدّم منسوبوها المشورة للسلطان، ونتيجة التوسع في المدارس الحكومية للدولة، أدّى ذلك إلى انتشار التعليم الحديث والثقافة بين الأهالي في الولايات العثمانية، وكانت الحاجة إلى تنظيم التعليم في الولايات، ووضع القوانين والأنظمة اللازمة لتكون السياسة التعليمية ذات أهداف، وهذا ما حصل في عصر التنظيمات الذي شهدت فيه الدولة تطورًا تعليميًّا وثقافيًّا عمّا كانت عليه قبل عصر التنظيمات.

أنماط التعليم:

خدم نظام قانون المعارف 1869م التعليم في الولايات العثمانية، وبموجبه تحدّدت المسؤوليات، ومُنحت الصلاحيات، وتوسّع إنشاء المدارس، بالإضافة إلى الاهتمام بالكوادر التعليمية، والمناهج الدراسية والتعليم العالي.

ففي عصر التنظيمات، أصبحت للدولة سياسة تعليمية ذات أهداف، فسنّت الأنظمة اللازمة التي استهدفت تنظيم إدارة التعليم في الولايات، ويمكننا تقسيم أنماط التعليم في عصر التنظيمات، إلى ثلاثة أنواع هي: الكتاتيب، والمدارس الحكومية، والمدارس الخاصة[29].

1- الكتاتيب:

كانت الدراسة في الكتاتيب تبدأ في سن السادسة، ولم تكن محددة بمدة زمنية، وإنما اعتمدت على مقدرة الصبي على حفظ القران، وسرعة تعلمه القراءة والكتابة، لذا فإنّ مدّة الدراسة قد تكون سنة واحدة، وربما تمتد إلى 3 سنوات، بالإضافة إلى حلقات المساجد كنظام تعليمي آخر.

2- المدارس الحكومية:

بعد صدور قانون المعارف 1869م، نُظّمت المدارس الحكومية في الدولة العثمانية، وقُسّمت المدارس الحكومية إلى خمسة أقسام، هي: الابتدائية، والرشدية (المتوسطة)، والإعدادية، والسلطانية (الثانوية) والعالية.

3- المدارس الخاصة:

وهي المدارس الخاصة للطوائف الدينية غير المسلمة، ومنها: مدارس الإرساليات التبشيرية، والتي تتولّى إداراتها، وتقوم بالصرف عليها طوائف دينية منفردة، ومنها: مدارس قام بتأسيسها رعايا من الدولة العثمانية، ومن أبناء الطوائف المسيحية واليهودية. وقد كان لكلّ مدرسة منها منهجها الخاص، ولغة تعليم خاصّة تستخدمها، وفي 1856م صدر قانون ينصّ على تخويل كلّ طائفة بفتح مدارس خاصة.

التعليم الديني:

يحكم البعض بأن السلطان عبد الحميد كان رجعياً، والسبب هو حكمه الفردي وتمسكه بالسياسة الإسلامية، فعمل على دعم الدين الإسلامي وتقوية مؤسساته بترميم المساجد القديمة وإنشاء مساجد جديدة، ومنها المدارس الدينية التي تم تعيين معلمين فيها أكفاء وخبراء في الدين، فكانت النظرة الخاطئة للغرب هنا بأن السلطان رجعي ومتعصب نظراً لتقويته الدين الإسلامي والتشجيع عليه، بالرغم أننا نرى في عصرنا هذا الكثير من الدول الأوروبية والأمريكية تدعم وتشجع وتقوي نشاط المؤسسات الدينية وفي مختلف المجالات ولا

توصف بالرجعية أو المتعصبة، بل أنهم يدعون إلى حرية الدين والكنيسة، وهم من يرون أن الدين الإسلامي دين تعصب، وعليه لا بد من الحذر عند رصد هذه الحركات والتمييز بين الأصيل منها والدخيل.[30]

لم يتدخل السلطان عبد الحميد الثاني في شؤون المدارس التقليدية الدينية، وتركها تؤدي رسالتها في تعليم العلوم الدينية واللغة العربية، وقام بإنشاء المدارس الرشدية (الإعدادية المتوسطة) في مختلف الولايات وقد بلغ عددها 29 مدرسة، وأنشأ المدارس الثانوية والتي كان أشهرها المدرسة السلطانية في (غلطة سراي) في استانبول[31].

وكان السلطان عبد الحميد يشكو من تفوق التعليم لدى النصارى، قياسًا على الموجود عند المسلمين، لما لديهم من امتيازات للتعليم في مدارسهم الأجنبية، ونراهم شديدي التعصب لديانتهم ومذاهبهم، وهم بذلك يستطيعون حماية قوميتهم، وهو على العكس ممّا لدى المسلمين، الذين نجد المُتقنين منهم طائفة قليلة، فضلًا قلّة علمهم بالأمور الدّينيّة والأبعاد القوميّة[32].

ونرى هنا أن المدارس الخاصة تُشكّل خطرًا عظيمًا يهدد الدولة، وأنّ إهمال وزارة المعارف وتقصيرها في مسألة التعليم خطأ لا يغتفر، وأن التدخل في هذه المدارس والحدّ من خطورتها أصبح أمرًا عسيرًا، ولا ريب أنّ هذه المدارس كانت تكتظ بالسفراء والقناصل، الذين أسهموا بشكل كبير في حمايتها[33].

وتدريس التربية الإسلامية للطلبة كان من أهم الأمور التي شغلت السلطان عبد الحميد؛ للنهوض بالتعليم وحمايته، وقد أصدر السلطان فرمانًا عام 1910م، ينصّ على ضرورة العناية بالبرامج العقائدية والتربية الدينية، ومن ثم الاهتمام بالعلوم الزراعية والصناعية وغيرها، فاهتم السلطان بالدين والعلم اهتمامًا كبيرًا، وأسّس ثلاثة أنواع من المدارس: (الملكية) مدارس الخدمة المدنية، ومدرسة الحقوق، ومدرسة التجارة، والتي تقوم على الأساتذة ذوي الكفاءة الواسعة، والعلم الغزير كفاءة[34].

ويتبيّن لنا بأن السلطان عبد الحميد الثاني، يرى تأثرًا واضحًا لنظام التعليم السّائد، بالفكر الغربي، فضلًا عن تأثّره بالتيار القومي، فعمل على توجيه المدارس إلى الدراسات الإسلامية والدينية، والتعديل على مناهجها، وهنا برزت نظرةُ الغرب الخاطئة بأنّ السلطان رجعيّ ومتعصّب.

المبحث الثالث: السلطان عبد الحميد الثاني:

أولى السلطان عبد الحميد الحكم التعليم أهمية كبيرة، وأن يكون في متناول الجميع؛ إذ ظهر ذلك من خلال إدارة الولاة المكلّفين بإدارة الولايات العثمانية، وكان اهتمامهم كبيرًا ومباشرًا بالتعليم في كافة المدارس وبجميع مراحلها، وهذا يتجلّى من خلال خطاب السلطان عبد الحميد الثّاني أمام مجلس (المبعوثان) عند افتتاحه عام 1876م.

المطلب الأول: حياته ونشأته:

ولد عبد الحميد الثاني يوم الأربعاء في 21 سبتمبر 1842م، وتوفيت والدته وهو لم يتجاوز سن السابعة من عمره، وقامت إحدى المربيات في قصر أبيه بالعمل على تربيته[35].

درس الموسيقا في شبابه، ودرس الخط، وتعلّم اللغتين العربية والفارسية بالإضافة إلى الفرنسية والأدب العثماني، والعلوم الإسلامية على يد علماء عصره، وأتمّ دراسة البخاري في علم الحديث، وتعلم السياسة والاقتصاد على يد وزير المعارف[36].

وتدرّب على استخدام الأسلحة، وكان يتقن استخدام السيف، وإصابة الهدف، ومحافظ على الرياضة البدنية، وكان مهتمًّا بالسياسة العالمية، ويتابع الأخبار عن موقع بلاده بعناية فائقة، ودقّة نادرة[37].

تولى السلطان عبد الحميد الحكم في 31 أغسطس 1876م، وكان في الرابعة والثلاثين من العمر، وخُلع في 27 أبريل 1909م، فوُضع تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته في 10 فبراير 1918م، أثر نزف داخلي عن عمر يناهز الثامنة والسبعين، ودُفن إلى جانب جدّه السلطان محمود الثاني في احتفال رسمي[38].

امتهن عبد الحميد الثاني النجارة، وقد بدأ شغفه بها على أيام والده السلطان عبد المجيد الأول، الذي كان محبًا لها أيضًا، فضلًا عن حبِّه للرياضة والفروسية. عُرف السلطان بتديّنه، وتقول ابنته عائشة بخصوص هذا الموضوع: "كان والدي يؤدّي الصلوات الخمس في أوقاتها، ويقرأ القرآن الكريم، وفي شبابه سلك مسلك الشاذلية، وكان كثير الارتياد للجوامع لا سيما في شهر رمضان". انتسب إلى جمعية العثمانيين الجدد في بداية تأسيسها، لكنّه تركها بعد أن أكتشف نواياهم المضرّة بالدولة، وبعد مذابح الأرمن في عهده، أطلق عليه معادوه لقب "السلطان الأحمر"، و"قاتل الأرمن"[39].

وقد وصفه السفير الأمريكي "س.س.كوكس" أنه: "متوسط القامة، له سمة تركية أصيلة، شعره أسود ولحيته سوداء، أما عيناه فهما معبرتان جدًّا ومؤثّرتان، حركاته وتصرفاته رقيقة جدًّا...، يجيد ركوب الخيل، وهو أكثر الحكام الموجودين في العالم عملًا، وجدًّا، واهتمامًا، واستقامة، ويقظة، وأنقاهم وجدانًا، يتعامل بصداقة وبعدل مع الجميع...، لقد درست إصلاحات الأتراك طيلة العصور الثلاثة الأخيرة، واقتنعت بأن السلطان –الذي هو تركي نقي– قادر على إعطاء الدفعة الكافية للتعجيل بالتقدم البطيء للإصلاحات التركية، هذه الدفعة ستقدم بلدة نحو النور والحرية والمدنية[40] ".

ويقول عنه تحسين باشا: "كان السلطان عبد الحميد يملك جسدًا قويًّا، وبنية نشطة، ولم يكن يحبّ الكسل، والتراخي، وبطء الحركة، كان مفتونًا بالأناقة، ويقول إن النظافة والهندام المنتظم دليل على النظام في حياة الإنسان[41] ".

وتقول عنه ابنته عائشة: "كان المرحوم والدي متوسط القامة، يميل شعر رأسه ولحيته إلى اللون الكستنائي الغامق، كثيف شعر الرأس، إلا في قمتها، وكان محدب الأنف، بالشكل الذي يحمل سمة آل عثمان، وعيناه شهلاوان بين الزرقة والخضرة، تحيط بها بعض الحلقات، أما نظراته فكانت تنم عن الذكاء والحساسية،.... وكان صوته جهوريًّا قويًّا، تستعذب كلماته وأنت تسمعه، وكان قادرًا على شرح أفكاره ومراميه بأفصح عبارة، وأرق كلمات، تشهد في حركاته وتصرفاته وقارَ السلطنة وبهاءَها[42].

وقام السلطان عبد الحميد الثاني بعمل رقابة على الصحف الداخلية، والمجلات والصحف الأجنبية المرسلة من الخارج، وكان سفراء الدول يقدّمون تقارير دائمة عن الصحف الأجنبية، واقتراح منع بعضها من الدخول إلى الممالك العثمانية، ولم يكن يتدخل السلطان عبد الحميد في تعيين القضاة، ويترك الأمر لوزير العدل، ليختار من يريد لشغل منصب القاضي، ويتحلّى السلطان برباطة الجأش، والشجاعة بدرجة كبيرة، وهذا عَكسُ ما قيل عنه من أنّه جبان، ويعيش في خوف دائم من الاغتيال، أو الانقلاب ضده[43].

المطلب الثاني: التعليم في عهد السلطان عبد الحميد الثاني:

من أهمّ الإنجازات التي تحقّقت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909م)، انتشار المؤسسات التعليمية الحديثة في الولايات المختلفة، ومنها الولايات العربية، ففي عهد التنظيمات لم يكن بإمكان الحكومة التوسّع في خدمات التعليم إلى خارج إستانبول، ولكنّها باشرت من عام 1878م بنشر التعليم في الأرجاء المختلفة من الدولة. وعلى الرغم من عدم كفاية المؤسسات التعليمية وتواضعها من حيث الكمية والنوعية في هذه المرحلة، إلّا أنّ هذه المحاولة بحدّ ذاتها كانت خطوة متقدّمة من الخطوات التي خطتها الدولة في سبيل الحداثة. وقد بذلت جهدًا كبيرًا في سبيل نشر المؤسّسات التعليمية وتوسيعها، بل جعلت تطويرها، وإدخال الإصلاحات المُستمرّة فيها، مهمّتها الأساسية، وإذا ألقينا نظرة على التعليم في الفترة الواقعة بين 1877–1909م، نجد ترسيخ فكرة الإصلاح فيه، وبروز مَن يدافع عنه من كبار المسؤولين، ومَن يقوم بتنفيذه[44].

إن أعظم الإنجازات التي تمّت في عهد السلطان عبد الحميد الثّاني، كانت في مجال التربية والتعليم، ولم يكن لها نظير على مدار الدولة العثمانية، ويقول أحمد رشدي: ثمّة زعم باطل ينسب إلى السلطان، ويتهمّه بأنّه عدو لدود للتقدم والعلوم الغربيّة، وهذه لا ريب دعوى باطلة، تشبه التهمة التي سبق أن نعتوه بها، بأنّه سفاح متعطّش للدماء، وهذه لا ريب مزاعم كاذبة مختلفة؛ لأن كثيرًا من المدارس تم افتتاحها في فترة حكمه[45].

وحاول السلطان عبد الحميد الثاني تجديد الحياة العلمية في الدولة، والتي طال فيها الجهل، فعمل على تأسيس المعاهد والدراسات العليا الموجودة حاليًّا، حتّى عُدّ رائد العلم والمعرفة في الدولة العثمانية، ومن الكليات والمعاهد التي أسسها وأنشأها لأول مرّة: جامعة الهندسة، وكلية الطب، وكلية العلوم، وكلية الآداب، وكلية الحقوق، وكلية العلوم السياسية، وأكاديمية الفنون الجميلة، وكلية التجارة، وكلية الزراعة والبيطرة، ومعهد المعادن والغابات، ومعهد التجارة العسكرية، ومعهد المعلّمين العالي، ومعهد اللغات[46].

وأنشأ السلطان العديد من المدارس المتوسطة والثانوية، ومنها: المدارس الإعدادية (الثانوية)، في كل محافظة (مدنية وعسكرية)، ومدارس متوسّطة في كل قضاء، ومدارس الصناعة للبنين والبنات، ومدارس للمعلّمين والمعلّمات، ومدارس للصمّ والبكم، وبالنسبة للمدارس الابتدائية التي أنشأها السلطان فهي كثيرة جدًّا، فضلًا عن قيامه بتأسيس المكتبات، والمتاحف، وغيرها من المرافق العامة[47].

وازداد الاهتمام في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بالفتيات وتعليمهن، فأنشأ دارًا للمعلّمات؛ بغية تأمين المعلّمات لمدارس البنات، وكان ضدّ الاختلاط والسفور للمرأة، فكانت الدولة تسعى إلى اختيار المعلّمات بمن يتّصفن بالعفّة والطُّهر، وقد كان الأهالي يتردّدون في إرسال بناتهم للتعليم؛ خشية غضب العناصر المتعصّبة، ووصل الأمر أنّ بعض رجال الدين أفتى بعدم جواز تعليم البنات، وكان الأهالي يرسلون بناتهم للتعليم لحد بلوغهن الرشد، وبالرغم من هذا فقد انتشرت مدارس البنات وبشكل بسيط ومتواضع، وعملت الدولة على توفير كلّ ما من شأنه أن يشجع الأهالي إلى إدخال بناتهم للمدارس، وعدم حرمانهم من التعليم، كما وفرت لهم المستلزمات اللازمة التي تقف عائقًا دون تعليم البنات، وراعت توفير المعلمات في التدريس، إلّا في الحالات الضرورية التي تمّ فيها الاستعانة بالأدباء من كبار السن، وتأسّست أوّل مدرسة ابتدائية للبنات في حاصبيا عام 1890م[48].

تطوّر التعليم في عهد السلطان عبد الحميد الثاني بشكل بارز عن باقي السلاطين، واهتمّ السلطان عبد الحميد الثاني بتثبيت أسس الدولة اجتماعيًّا، على قواعد واسعة جدًّا؛ من خلال وضع خطط للتعليم، تكون فيها الأولوية للمسلمين، كما سعى السلطان بالتوسّع في نشر التعليم، وحاول أن يُوازن بين التعليمين: العسكري والمدني، حيث أنشأ المدارس المتوسّطة والعالية، والكليات والمعاهد الفنية، واهتمّ بالتعليم العسكري؛ من خلال استقدام بعثات عسكرية من مختلف الدول وخاصة ألمانيا، وأنشأ مدارس حربية في (أدرنة، ومنسطر، ودمشق، وبغداد) وغيرها، وأنشأ مدرسة للبحرية العسكرية، وأخرى للبحرية التجارية، وقد أنشأ السلطان مدرسة للشؤون المالية هي المدرسة السلطانية 1878م، ومدرسة الحقوق الشاهانية في العام نفسه، ومدرسة جديدة للطب 1898م، ومدرسة الفنون الجميلة 1879م، ومدرسة التجارة 1882م، ومدرسة الهندسة المدنية 1884م، ومدرسة الطب البيطري 1889م، ومدرسة الشرطة 1891م، ومدرسة الجمارك 1892م، ومدرسة الزراعة، ومدرسة اللغات، ومدرسة الأحراج والمعادن، ومدرسة المعاقين، ومدارس الصم والبكم، ودار المعلّمات،

ومدرسة الفنون النسويّة. وافتتح متحفي الآثار القديمة والمتحف العسكري، ومكتبتي يلدز وبايزيد، وثانوية حيدر باشا[49].

واهتمّ السلطان عبد الحميد الثاني بالتعليم على مستوى الولايات العثمانية، كاهتمامه بالولايات التركية، فعمل على إنشاء كلية الطب بالشام، وكلية الحقوق في بيروت، وغيرها من الولايات، وكان من أهمّ أعماله إنشاء جامعة إستانبول 1900م، التي ضمّت في البداية أربع كليّات هي: العلوم الدينية، والعلوم الرياضية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الأدبية، وعُدّت كليّتا الطب والحقوق ملحقتين بالجامعة، وأنشأ دار الفنون، وكليات للمعلّمين والمعلّمات في إستانبول، وحواضر الولايات العثمانية الأخرى، حتى بلغ عددها 38 كلية عام 1908م[50].

ولم يترك السلطان مقاطعة دون مدرسة أو مسجد، وذلك في إطار المنافسة مع النصارى، مما نتج عنه نجاح كبير في تحقيق أمور كثيرة طوال فترة حكمه. وكان يحثّ السلطان عبد الحميد على الإفادة من هذه العلوم، والمعاهد، والكليات؛ حتّى يحدّ من مدارس الإرساليات التبشيرية التي بدأت تتسرب إلى البلاد.

وبعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني رأى أن المدارس، ونظام التعليم، أصبح متأثرًا بالفكر الغربي، وأن التيار القومي هو السائد فيها، فوجهها –من خلال نظرته السياسية– إلى الدراسات الإسلامية، وأمر بالآتي[51]:

1- استبعاد مادة الأدب والتاريخ العام من البرامج الدراسية؛ لكونها وسيلة من وسائل الأدب الغربي، والتاريخ القومي للشعوب الأخرى، ممّا يؤثّر على أجيال المسلمين سلبًا.
2- وضع دروس الفقه والتفسير والأخلاق في برامج الدراسة.
3- الاقتصار فقط على تدريس التاريخ الإسلامي بما فيه العثماني.

وجعل السلطان مدارس الدولة تحت رقابته الشخصية، ووجهها لخدمة الجامعة الإسلامية.

واهتمّ السلطان عبد الحميد بالمرآة، وجعل للفتيات دارًا للمعلمات، ومنع اختلاطهن بالرجال، وأمام اتّهام جمعية الاتحاد والترقي له بأنه عدو العقل والعلم، يذكر السلطان للدفاع عن نفسه بأنه: "لو كنت عدوًّا للعقل والعلم فهل كنت أفتح الجامعة؟ لو كنت هكذا عدوًّا للعلم، فهل كنت أنشئ لفتياتنا اللواتي لا يختلطن بالرجال، دارًا للمعلّمات؟![52]".

فارتفع عدد المدارس الرشدية (الإعدادية) من 250 إلى 600 مدرسة، والثانوية من 5 إلى 104 مدرسة، ودار المعلّمين من 4 إلى 32 مدرسة، والابتدائية كانت 200 مدرسة عام 1876م، فوصلت إلى ما بين 400–500 مدرسة جديدة، وتحول ما يقارب 10000 مدرسة صبيان –التي تعلم الأطفال من 5–6 سنوات– إلى نظم حديثة في التعليم[53].

ولقد أدرك السلطان عبد الحميد، وجود نقص كبير في عدد المدنيّين المثقفين لإدارة الوظائف غير العسكرية، فما كان منه إلا أن توسّع في نشر التعليم على جميع مستوياته، وحاول التوازن بين التعليمين: المدني والعسكري، وذلك بإنشاء كليات ومدارس عالية، ومعاهد فنية؛ لتخريج من يُسهمون في نهوض الدولة، مع الاهتمام بالتعليم العسكري في الوقت نفسه، واستقدام البعثات العسكرية من شتى الدول الأوروبية، وخاصة ألمانيا[54].

وكان اهتمام السلطان بالمدارس اهتمامًا كبيرًا لتنوير الأمة، ويقول السلطان إنّه: "لزام علينا التحرر من الجهل، وبلوغ درجة عالية من النضج، حتى يتسنّى لنا أن نحصل على الحرية، وننعم بالدستور[55]".

وأنشأ السلطان عبد الحميد مدرسة العشائر العربية؛ من أجل تعليم أولاد العشائر من مختلف الولايات: حلب، وسورية، وبغداد، والبصرة، والموصل، وديار بكر، وطرابلس الغرب، واليمن، والحجاز، وبنغازي، والقدس، ودير الزور. وكانت مدّة الدراسة فيها خمس سنوات، وهي داخلية؛ تتكفّل الدولة العثمانية بكل مصاريف الطلبة، ولكل طالب "إجازة صلة الرحم"، مرّة كل سنتين[56].

وقد اعتنى السلطان بكلية الإدارة المدنية (مُلكية مكتبي)، التي أنشأها والده السلطان عبد المجيد عام 1859م، وعمل على إعادة تنظيمها، وتحديث مناهجها بمناهج جديدة، وفتح أبوابها أمام الطلبة الوافدين من جميع الولايات العثمانية، فأصبحت مركزًا ثقافيًّا مهمًّا، ومنبعًا لنمو الأفكار، وتخرّج منها عدد كبير من المثقفين، الذين كان لهم أثرٌ كبيرٌ، وبصمة واضحة في الحياتَين: السياسية والفكرية للدولة العثمانية[57].

وأسّس السلطان المدارس الملكية، واعتنى بالخريجين منها عناية خاصة، فكان يرسل مستشاريه كلّ عام مع طائفة من الديوان السلطاني؛ لحضور حفلات توزيع المكافآت على الطلبة المتفوّقين، ويقدّمون لهم الهدايا الثمينة؛ حثًّا لهم على حبّ العلم، ويمنحونهم ميداليات فضية وذهبية، فضلًا عن تعيينهم في المناصب الحكومية[58].

وقام السلطان بإنشاء المؤسسات التعليمية المركزية في المقاطعات والأقاليم، وفق المفهوم العصري الحديث، ممّا كان له الأثر الكبير في العلوم والمعارف، ونقل مؤسسات التعليم في مختلف الأقاليم إلى هذا النظام الحديث.

وللجامعات نصيب من اهتمام السلطان فيقول: "لم يتحقق الإنجاز التام، والنجاح المأمول؛ من أجل الحفاظ على العلماء بالدرجة القصوى التي نتمناها، ولهذا فقد جذبت جامعة الأزهر بالقاهرة طلابنا إليه[59]".

ويرى عبد الحميد ضرورة العمل على توحيد القوى الإسلامية؛ لمواجهة الروح الصليبية الطامعة بالخلافة وثرواتها، فطرح فكرة

الجامعة الإسلامية، وعمل على تدعيم أواصر الأخوة مع مسلمي الصين، والهند، وأواسط أفريقيا، كما سعى للتفاهم مع إيران لتفويت الفرصة على الروس والإنجليز. ويرى أن الجامعة الإسلامية ستعينه في سياسته الداخلية، للالتزام بحدود الشريعة الإسلامية، وتعينه في سياسته الخارجية للالتفاف حول الدولة العثمانية[60]، والخلاص من النفوذ الأجنبي، والاستبداد والطغيان الذي أظهروه للدولة العثمانية.

تبنّى السلطان عبد الحميد الثاني فكرة الجامعة الإسلامية؛ لدعم مركزه وتعزيزه، وإنقاذ دولته من التفكّك، وكان السلطان عبد الحميد الثاني يبعث برسله إلى البلاد العربية؛ لمحاولة إقناع العرب، أن الجامعة الإسلامية تحت زعامة الخلافة العثمانية هي أملهم الوحيد، للنجاة من الاستعمار الأوروبي[61].

وأرسل السلطان بعثات طلابية إلى الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا؛ لدراسة شتى العلوم والمعارف؛ بهدف خلق كادر جيّد من الموظفين، يستعين بهم في المجال الإداري، وطلب منهم المكوث أقل فترة ممكنة هناك، ليتعلموا المعارف الضرورية، ثمّ يعودون إلى وطنهم؛ خوفًا عليهم، وحماية لهم من تسميم أفكارهم بأفكار الغرب[62].

خاتمة:

ليس من الإنصاف وصف الدولة العثمانية بالتخلّف ومحاربة العلم، فالدولة العثمانية اهتمّت بالعلم والعلماء، من منطلق أنّها دولة خلافة تلتزم الشريعة الإسلامية، وأنّ الدولة العثمانية كباقي دول العالم تعرّضت لمراحل قوّة وضعف في الناحية التعليمية، مع حرص العثمانيين وتخوّفهم من تطوير التعليم وفق الأساليب الغربيّة التي قد تؤثّر على القِيم الإسلامية، ومع ذلك لم يمنعهم ذلك من الاتصال بالدول الأخرى، وإرسال الطلبة؛ ليعودوا بما هو نافع دون أن يجلبوا سموم تلك الحضارة الغربية.

ونتيجة صدور قانون الإصلاح في الولايات العثمانيّة، يتّضح لنا دخول التعليم الأجنبي إلى أركان الدولة العثمانية؛ عن طريق الإرساليات التبشيرية، التي أصبحت أداة للمطامع السياسية من جهة، والعقديّة بنشر الديانة المسيحية من جهة أخرى، ولكونها لم تكن خاضعة للمراقبة والتفتيش من وزارة المعارف العثمانية، فقد سببت ضررًا دينيًّا وثقافيًّا بالتعليم الإسلامي في المجتمع العثماني، فلم تكن الدولة العثمانية راضية عن هذه المدارس الأجنبية، والإرساليات التبشيرية ونشاطاتها التعليمية.

ويتضح لنا من خلال هذا البحث أنّ:

1- حرص الدولة العثمانية على جانب التعليم، كحرصها على الجانب السياسي والعسكري، لما له من أثر بالغ في بناء جيل واعٍ قادر على التطور والنهضة، لذا لم تكن بعيدة عن التأثير الحضاري الإسلامي، ومؤسّساته العلمية والاجتماعية وحركته الفكرية، وهذا ما ظهر لنا من خلال هذا البحث حول التعليم في الدولة العثمانية.

2- عملت الدولة العثمانية على إقامة العديد من المدارس والمعاهد العالية، والتوسّع في المدارس القديمة؛ من أجل إعداد جيلٍ ذي كفاءة من العاملين والخبراء وتخريجهم؛ لتولّي مناصب الدولة، وتحمّل مسؤولياتها في جميع مرافقها.

3- يتبيّن لنا في ولاية السلطان عبد الحميد الثاني، اهتمامه الكبير بالتعليم، خاصّة التعليم الابتدائي والرشدي؛ من أجل رفع مستوى التعليم في أفراد المجتمع، وسعى لانتشار التعليم في المناطق العربية، خصوصًا فترة ما بعد عام 1889م، فزاد من عدد المدارس بمختلف مستوياتها وأنواعها المدنية والعسكرية، إضافة إلى الكليات المتخصصة في الطب والقانون والإدارة.

4- يتبيّن لنا أن السلطان عبد الحميد الثاني، اعتنى بالتعليم الابتدائي والرشدي والثانوي، وقام بافتتاح مدارس في هذه المراحل الثلاث، الأمر الذي عُدّ ثورة كبرى في النهضة العلمية لتاريخ الدولة العثمانية.

وتتجلى قيمة الدارسات التاريخية، في العِبر التي يمكن استخلاصها منها، فقد ورثت الدول التي استقلت عن الدولة العثمانية تركة التعليم بجوانبه الإيجابية والسلبية، فكانت المؤسّسات التعليمية الأجنبية التي ورثتها هذه الدول، هي أذرع للدول الاستعمارية في تغريب التعليم في المجتمعات العربية والإسلامية، في الوقت الذي حرصت فيه السلطات الاستعمارية في تهميش مؤسسات التعليم الدينية، وجعل خريجيها في منزلة متدنيّة، بالقياس إلى خريجي المدارس الأجنبية، أو المدارس الحكومية الأخرى.

ولأنّ المؤسسات التعليمية الأجنبية في الدولة العثمانية، عُدّت مصدرًا للنفوذ الأجنبي في ولايات الدولة، الأمر الذي أسهم في إضعاف بنيان هذه المجتمعات، فإننا نستطيع تبيّن خطورة إتاحة المجال للمؤسسات التعليمية الأجنبية، وبرامج الدراسة الأجنبية التي غزت المجتمعات العربية في العقود الثلاثة الأخيرة.

المصادر والمراجع:

- الأحمد، محمد علي. *سقوط الخلافة: عرب بلاد الشام والدولة العثمانية*، ط1، عمّان: دار الإسراء للنشر والتوزيع، 2007م.
- أرسلان، شكيب. *تاريخ الدولة العثمانية*، جمع وتحقيق وتعليق: حسن السماحي سويدان، دمشق–بيروت: دار ابن كثير، دار التربية، 2001م.

- أوغلي، الأميرة عائشة عثمان. *والدي السلطان عبد الحميد الثاني*، ترجمة: صالح سعداوي صالح، عمّان: دار البشير، 1991م.
- بني المرجة، موفق. *صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية*، الكويت: دار الكويت للصحافة "الأنباء"، 1984م.
- بيات، فاضل. *المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني: دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية*، إستانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2013م.
- الزيدي، مفيد. *موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني (1516هـ/1916م)*، عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003م.
- شقيرات، أحمد صدقي علي. *معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني (828-1341هـ/1425-1922م)*، ط1، المجلد الأول، إربد: عالم الكتب الحديث، 2014م.
- شلح، محمد عبد الله محمد. *التعليم في فلسطين في عهد الدولة العثمانية 1516-1917م*، القاهرة: دار الإحياء الثقافي، من موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث، 2003م.
- الشناوي، عبد العزيز. *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها*، القاهرة: مطبعة مكتبة الإنجلو المصرية، 1980م.
- صابان، سهيل. *المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية*، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م.
- الصلابي، علي محمد محمد. *الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط*، بيروت-عمّان: دار البيارق، 1999م.
- الصلابي، علي محمد محمد. *الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط*، ط2، مصر: مطبعة مكتبة الإيمان، 2006م.
- علي، أورخان محمد. *السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده*، العراق: مكتبة دار الأنبار، 1987م.
- العيدوس، محمد حسن. *تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر*، ط1، الكويت: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 1996م.
- قوجة باش، سليمان. *السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته*، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2009م.
- النجار، جميل موسى. *التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869-1918م*، بغداد: مطبعة مكتبة التحرير، 2001م.
- الهلالي، عبد الرزاق. *تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1638-1917م*، بغداد: مطبعة المعارف، 1959م.
- ياور، عزيز. *التعليم وفصول من تاريخ مدارس خانقين (1887- 2007)*، السليمانية: مطبعة مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2009م.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- عبد الكريم، لمى عبد العزيز مصطفى. *الخدمات العامة في العراق 1869-1918*، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، العراق)، 2003م.

المجلات والدوريات:

- الجبوري، هيثم محيي طالب، والجبوري، زينب حسن. "أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"، *مجلة جامعة بابل*، مج23، عدد3، 1445-1468، 2015م.

المحاضرات:

- أوغلو، أكمل الدين إحسان. "السلطان عبد الحميد الثاني: حقائق جديدة في سيرة حياته"، محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، عمان 1992/12/13م.

المواقع الإلكترونية:

- حساني، أسامة. *البصمة العلمية للدولة العثمانية*، منشور بتاريخ 2015/1/29 على موقع ترك برس الإلكتروني، تمت زيارته بتاريخ 2019/1/12 على الرابط:
https://www.turkpress.co/node/5264
- علوان، نور. ماذا تعرف عن الثروة العلمية التي تركتها الدولة العثمانية للعالم؟، منشور بتاريخ 2017/12/15 على موقع نون بوست إلكتروني، تمت زيارته بتاريخ 2018/8/3 على الرابط:
https://www.noonpost.org/content/21181

References

- Al-Ahmed, Mohamed Ali. *The fall of the Caliphate: Arabs of the Levant and the Ottoman Empire*, 1st, Amman: Dar Al Isra for publication and distribution, 2007.

- Kouja Bash, Soliman. *Sultan Abdul Hamid II: his personality and politics, translation: Abdullah Ahmed Ibrahim*, Cairo: National Library and Documents, 2009.
- Najjar, Jamil Mousa. *Education in Iraq in the last Ottoman Period 1869-1918*, Baghdad: Liberation Library Press, 2001.
- Hilali, Abdul Razak. *History of Education in Iraq in the Ottoman Period 1638-1917*, Baghdad: Press Knowledge, 1959.
- Yawar, Aziz. *Education and classes from the history of the Khanaqin schools (1887-2007)*, Sulaymaniyah: Hamdi Press Printing Press, 2009.

Theses::

- Abdul Karim, Lama Abdul Aziz Mustafa. *Public Services in Iraq 1869-1918*, (unpublished doctoral dissertation, University of Mosul, Iraq), 2003.

Magazines and periodicals:

- Jabouri, Haitham Mohie Taleb and Jabbouri and Zeinab Hassan. "The Impact of the Ottoman Reform Movement on the Development of the Intellectual Movement in the Arab World in the Late Ottoman Period", *Babel University Journal*, vol. 23, no. 3, 1445-1468, 2015.

Lectures:

- Oglu, Ekmeleddin Ihsan. "Sultan Abdul Hamid II: New Facts in the Biography of His Life", a lecture delivered at the Abdul Hamid Shoman Cultural Forum, Amman, 13/12/1992.

websites:

- Hassani, Osama. *The scientific footprint of the Ottoman Empire*, published on 29/1/2015 on the website of Turk Press, was visited on 12/1/2019 at the link: https://www.turkpress.co/node/5264.
- Alwan, Nour. *What do you know about the scientific wealth left by the Ottoman Empire to the world?*, published on 15/12/2017 on the website of the Non-Post, visited on 3/8/2018 at: https://www.noonpost.org/content/21181.

الهوامش:

1- وأصلها كلمتين (سال) بمعنى عام، و(نامة) بمعنى تقويم أو كتاب، و(سالنامة) تعني الكتاب السنوي. انظر:

- صابان، سهيل. المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000، ص131.

- Arslan, Chakib. *The History of the Ottoman Empire, Collection, Investigation and Commentary: Hassan al-Samahi Sweidan*, Damascus-Beirut: Dar Ibn Katheer, Dar al-Tarbiyah, 2001.
- Ogli, Princess Aisha Othman. The Fathers of Sultan Abdul Hamid II, Translated by: Salih Saadawi Saleh, Amman: Dar Al Bashir, 1991.
- Bani Marja, Muwaffaq. *The awakening of the sick man or Sultan Abdul Hamid II and the Islamic Caliphate*, Kuwait: Kuwait Press House "Al-Anbaa", 1984.
- Bayyat, Fadel. *Educational Institutions in the Ottoman Arab Orient: Historical and Statistical Study in the Light of the Ottoman Documents*, Istanbul: Research Center for Islamic History, Art and Culture, 2013.
- Zaidi, Mufeed. *Encyclopedia of Islamic History: The Ottoman Period (1516 AH / 1916 AD)*, Amman: Osama House for Publishing and Distribution, 2003.
- Shaqirat, Ahmed Sidqi Ali. *Dictionary of the Elders of Islam in the Ottoman Period (828-1341 AH / 1425-1922)*, 1st, Volume I, Irbid: The World of Modern Books, 2014.
- Shallah, Mohammed Abdullah Mohammed. *Education in Palestine during the Ottoman Empire 1516-1917*, Cairo: Cultural revival, from the site of the Jerusalem Foundation for Culture and Heritage, 2003.
- Al-Shennawi, Abdul Aziz. *The Ottoman Empire is An Islamic state that is predatory to it*, Cairo: the Egyptian Anglo Library, 1980.
- Saban, Suhail. The Encyclopedic Dictionary of Historical Ottoman Terms, Riyadh: King Fahad National Library, 2000.
- Salabi, Ali Mohamed Mohamed. *The Ottoman Empire: Factors of Promotion and Causes of Fall*, Beirut-Amman: Dar Al-Bayariq, 1999.
- Salabi, Ali Mohamed Mohamed. *The Ottoman Empire: Factors of Promotion and Causes of Fall*, 2nd, Egypt: The Library of the Faith Library, 2006.
- Ali, Orkhan Mohammed. *Sultan Abdul Hamid II: his life and the events of his reign*, Iraq: Library of Anbar, 1987.
- Al-Eidus, Mohamed Hassan. *History of the modern and contemporary Arabian Peninsula*, 1st, Kuwait: Appointed studies and human and social research, 1996.

2- بيات، فاضل. المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني: دراسة تاريخية إحصائية في ضوء الوثائق العثمانية، استانبول: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، 2013م، ص1-2.
3- انظر: شلح، محمد عبد الله محمد. التعليم في فلسطين في عهد الدولة العثمانية 1516-1917م، القاهرة: دار الإحياء الثقافي، 2003م. من موقع مؤسسة القدس للثقافة والتراث.
4- أرسلان، شكيب. تاريخ الدولة العثمانية، جمع وتحقيق وتعليق: حسن السماحي سويدان، دمشق-بيروت: دار ابن كثير، دار التربية، 2001م، ص75.
5- حساني، اسامة. البصمة العلمية للدولة العثمانية، منشور بتاريخ 2015/1/29 على موقع ترك برس الإلكتروني، تمت زيارته بتاريخ 2019/1/12 على الرابط: https://www.turkpress.co/node/5264.
6- الصلابي، علي محمد محمد. الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، بيروت-عمّان: دار البيارق، 1999م، ص222.
7- المرجع السابق، ص221.
8- شقيرات، أحمد صدقي علي. معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني (828-1341هـ/1425-1922م)، إربد: عالم الكتب الحديث، ط1، 2014م، المجلد الأول، ص120.
9- الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، مرجع سابق، ص226.
10-حساني، أسامة. البصمة العلمية للدولة العثمانية، منشور بتاريخ 2015/1/29 على موقع ترك برس الإلكتروني، تمت زيارته بتاريخ 2019/1/12 على الرابط: https://www.turkpress.co/node/5264.
11-الزيدي، مفيد. موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني (1516هـ/1916م)، عمّان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003م، ص220.
12-المرجع السابق، ص224.
13-شلح، التعليم في فلسطين في عهد الدولة العثمانية 1516-1917م، مرجع سابق.
14-ياور، عزيز. التعليم وفصول من تاريخ مدارس خانقين (1887- 2007)، السليمانية: مطبعة مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2009م، ص23.
15-بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، مرجع سابق، ص47-48.
16-الصلابي، علي محمد محمد. الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، مصر: مطبعة مكتبة الإيمان، ط2، 2006م، ص356.
17-بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، مرجع سابق، ص54.
18-حساني، اسامة. البصمة العلمية للدولة العثمانية، منشور بتاريخ 2015/1/29 على موقع ترك برس الإلكتروني، تمت زيارته بتاريخ 2019/1/12 على الرابط: https://www.turkpress.co/node/5264.
19-علوان، نور. ماذا تعرف عن الثروة العلمية التي تركتها الدولة العثمانية للعالم؟، منشور بتاريخ 2017/12/15 على موقع نون بوست إلكتروني، تمت زيارته بتاريخ 2018/8/3 على الرابط: https://www.noonpost.org/content/21181.
20-المرجع السابق.
21-الهلالي، عبد الرزاق. تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1638-1917م، بغداد: مطبعة المعارف، 1959م، ص47.
22-شقيرات، معجم شيوخ الإسلام في العهد العثماني (828-1341هـ/1425-1922م)، مرجع سابق، ص170.
23-النجار، جميل موسى. التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869-1918م، بغداد: مطبعة مكتبة التحرير، 2001م، ص59.
24-الجبوري، هيثم محيي طالب، والجبوري، زينب حسن. "أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"، مجلة جامعة بابل، 2015م، مج23، عدد3، 1445-1468.
25-الأحمد، محمد علي. سقوط الخلافة: عرب بلاد الشام والدولة العثمانية، عمّان: دار الإسراء للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص123-125.
26-الزيدي، موسوعة التاريخ الإسلامي: العصر العثماني (1516هـ/1916م)، مرجع سابق، ص251-252.
27-الجبوري، هيثم محيي طالب، والجبوري، زينب حسن. "أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"، مجلة جامعة بابل، 2015م، مج23، عدد3، 1445-1468.
28-الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة: مطبعة مكتبة الإنجلو المصرية، 1980م، ص181.

29–عبد الكريم، لمى عبد العزيز مصطفى. الخدمات العامة في العراق 1869–1918، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، 2003).

30–أوغلو، أكمل الدين إحسان. "السلطان عبد الحميد الثاني: حقائق جديدة في سيرة حياته"، محاضرة ألقيت في منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، عمان 1992/12/13م، ص18.

31–أوغلي، الأميرة عائشة عثمان. والدي السلطان عبد الحميد الثاني، ترجمة: صالح سعداوي صالح، عمّان: دار البشير، 1991م، ص23.

32–قوجة باش، سليمان. السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2009م، ص447.

33–المرجع السابق، ص448.

34–المرجع السابق، ص448.

35–بني المرجة، موفق. صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، الكويت: دار الكويت للصحافة "الأنباء"، 1984م، ص53.

36–قوجة باش، سليمان. السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، ترجمة: عبد الله أحمد إبراهيم، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، 2009م، ص34.

37–الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، مرجع سابق، طبعة 1999م، ص630.

38–بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، مرجع سابق، ص85.

39–أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، مرجع سابق، ص80.

40–علي، أورخان محمد. السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده، العراق: مكتبة دار الأنبار، 1987م، ص146.

41–المرجع السابق، ص148.

42–أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، مرجع سابق، ص63.

43–علي، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده، مرجع سابق، ص148.

44–بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، مرجع سابق، ص47.

45–قوجة باش، السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، مرجع سابق، 446.

46–علي، السلطان عبد الحميد الثاني: حياته وأحداث عهده، مرجع سابق، ص167.

47–المرجع السابق، ص168.

48–بيات، المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، مرجع سابق، ص38–39.

49–أوغلو، السلطان عبد الحميد الثاني: حقائق جديدة في سيرة حياته، مرجع سابق، ص7. انظر أيضاً:

– أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، مرجع سابق، ص23.

50–أوغلو، السلطان عبد الحميد الثاني: حقائق جديدة في سيرة حياته، مرجع سابق، ص8. انظر أيضاً:

– أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، مرجع سابق، ص23.

51–الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، مرجع سابق، طبعة 1999م، ص669.

52–المرجع السابق، ص669.

53–قوجة باش، السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، مرجع سابق، ص449.

54–أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، مرجع سابق، ص22.

55–قوجة باش، السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، مرجع سابق، ص447.

56–الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، مرجع سابق، طبعة 1999م، ص672.

57–أوغلي، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، مرجع سابق، ص22.

58–قوجة باش، السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، مرجع سابق، ص449.

59–المرجع السابق، ص450.

60–بني المرجة، صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية، مرجع سابق، ص85.

61–العيدوس، محمد حسن. تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر، الكويت: عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 1996م، ص383–391.

62–قوجة باش، السلطان عبد الحميد الثاني: شخصيته وسياسته، مرجع سابق، ص450.